

## الجزائر تقر بفشل برنامج احتواء الأزمة المالية

الجزائر - تكشف تحليلات الخبراء الجزائريين أن محاولات بلادهم في معالجة احتواء الأزمة المالية باءت بالفشل، خصوصا بعدما أقر مسؤولون حكوميون بصعوبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطة بفعل العديد من التحديات القائمة. وواجه البلد العضو في منظمة أوبك منذ أن تولى عبدالمجيد تبون الرئاسة ثلاث جهات صعبة ومعقدة، تتضمن تركة من الاختلالات المتراكمة التي تفاقمت في العام الماضي وورشات ضخمة لإعادة بناء القطاعات وأزمة صحية طارئة كبححت مسار برنامج اقتصادي طموح.

وكان رئيس الوزراء عبدالعزیز جراد قد اعترف في أغسطس الماضي بأن البلاد تعيش وضعا اقتصاديا صعبا غير مسبوق، ناتجا عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة كورونا.

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، ما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنوع الموارد، فضلا عن كون الخطط الحكومية لا تتناسب مع الظروف الراهنة رغم حالة التفاؤل التي يبنيها المسؤولون بين الفينة والأخرى. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سوف يشهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً نسبياً 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة. وتواجه الجزائر أزمة سيولة غير مسبقة كشفتها بوضوح اضطراب مكاتب بريد في العديد من المناطق، إلى دفع مستحقات زبائنها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار نتيجة لافقائها للسيولة المالية والنقص الحاد للأوراق المالية.

وإذا كانت الجبهتان الأوليتان متوقعين حيث غالباً ما فتحت ورشاتها في السنة الأولى التي تلي الانتخابات الرئاسية، وقد انكبت الحكومة الجديدة مباشرة بعد تنصيبها مطلع العام الحالي في خوضها ومنها ورشات الحكومة عن طريق الفصل بين المال والسياسة، إلا أن بروز جبهة ثالثة غير متوقعة وهي وباء كورونا عقد إلى حد بعيد من مأمورية الجهاز التنفيذي. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعب الذي نجم عن الوباء في جميع دول العالم، حاولت الحكومة الحفاظ على توازنات الخزينة العامة وأساسيات الاقتصاد الكلي فضلاً عن دعم الفئات الهشة دون إغفال الحرب القضائية ضد فلول الفساد ونهاهي المال العام.

ويرى الخبير الاقتصادي عبدالرحمن بن خالفة أنه إذا كانت 2019 "سنة

عبدالرحمن بن خالفة

المردود الاقتصادي

كان متواضعا وتراكمت

خلاله الاختلالات



زخم جديد لإعادة هيكلة الاقتصاد في 2021

## خطوات عُمانية شجاعة للخروج

### من اقتصاد الريع والدعم

#### الحكومة تدخل مرحلة تقنين توجيه الدعم قبل التخلص منه بحلول 2025

الحاجة للدفع بتلك الإصلاحات كما هي عليه الحال اليوم.

وأشار خبراء معهد التمويل الدولي إلى أن سلطنة عمان تبدو وكأنها نقطة ضيعة على نحو متزايد بالمنطقة في ضوء تنامي ديونها، وأنها قد تشهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة 5.3 في المئة بنهاية العام الجاري، بينما قد يرتفع عجزها إلى نحو 16.1 في المئة من 9.4 في المئة قبل عام.

وفرضت الجائحة تداعيات استثنائية على البلاد في مستهل مسار جديد للإصلاح مرتبط بمجيء السلطان هيثم، الذي كشف منذ الأيام الأولى عن توجه نحو التخلص من البطء والتكسب في أجهزة الدولة وإزالة كافة العراقيل، التي أخرجت الإصلاح الاقتصادي، وجاءت الظروف الحالية لتثبت أنه ضرورة ملحة. وكان حاكم البلاد الجديد قد أقر في شهر أكتوبر الماضي تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدعم الإيرادات العامة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية والإمارات.

وفي مايو الماضي، أعلنت وزارة المالية عن حزمة إجراءات إضافية لخفض الإنفاق الحكومي من أجل تقليل حدة تداعيات انخفاض الإيرادات النفطية. واستهدفت التدابير خفضاً إضافياً بنحو 5 في المئة على الموازنة المعتمدة لكافة الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية للعام الجاري ليصبح إجمالي الخفض بنسبة 10 في المئة، فضلاً عن وقف كافة الحفلات والفعاليات غير الضرورية كاحتفالات السنوية وحفلات التدشين.

تدرجياً بدءاً من يناير، وصولاً إلى تعرفه غير مدعومة بحلول 2024.

وتشمل الفئة الثالثة المؤسسات الحكومية والشركات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها، حيث سينطبق عليها تماماً كما ينطبق على فئة المقيمين والحسابات الإضافية.

وقالت الحكومة في بيان إن "نظام الدعم الجديد للكهرباء والمياه سيستبعد الأسر التي يزيد دخلها على 1250 ريالاً (3260 دولاراً) شهرياً، وأما الأسر التي يقل دخلها عن 500 ريال (1300 دولاراً) ستحتل تلقين دعماً حكومياً في فواتير المرافق، وبالنسبة إلى الفئات الأخرى، سيعتمد الدعم على عدد أعضاء الأسرة".

ولم تكشف السلطات عن إمكانية توسيع القطاعات المستهدفة برفع الدعم عنها تدريجياً، إلا أن بعض المحللين يعتقدون أنه من المحتمل أن تقدم مسقط على هذا الأمر إذا ما تطلبت الظروف ذلك. وخلال السنوات القليلة الماضية تراكمت ديون البلاد الخليجي نظراً للاختلالات البنوية في اقتصاده الضعيف قياساً بجيرانه في المنطقة، ولذلك فالدولة حاصلة على تصنيف عالٍ المخاطر من كافة وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، ولكن منذ أن تولى السلطان هيثم بن طارق التركيز على الشق الاقتصادي في إطار خطته الشاملة لتحديث السلطة.

وكانت السلطنة قد وضعت منذ فترة عناوين عريضة لإصلاح اقتصادها وتنوع مصادر الدخل، وإدخال تعديلات تشمل فرض ضرائب والحد من الدعم للكهرباء بدءاً من يناير المقبل، وصولاً إلى تعرفه غير مدعومة بحلول 2023، وفي ما يتعلق بفواتير المياه، فسيتم رفع الدعم

اعتبر اقتصاديون أن تغيير أساليب تقديم الدعم الحكومي للعُمانيين وخاصة في قطاعي الكهرباء والمياه قبل التخلص منه نهائياً خلال أربع سنوات من الآن، بقدر ما هو خطوة حكومية شجاعة لقطع مع اقتصاد الريع تدريجياً، بقدر ما سيوفر أموالاً للبلد الخليجي هو بأمر الحاجة إليها لتسيير شؤونه، دون إغفال تداعيات ذلك على السكان من الناحية الاجتماعية.

المسقط - كثفت سلطنة عمان جهودها لمعالجة الاختلالات المالية المزمنة من خلال ترشيح الإنفاق وتطبيق إصلاحات هيكلية، بعد أن أصبحت ضرورة ملحة

في ظل تراجع عائدات صادرات النفط والتداعيات الاقتصادية لتفشي وباء كورونا عالمياً. وفي أحدث خطوات هذا المسار، كشفت الحكومة الأحد أن السلطنة ستبدأ في إصلاح نظام الدعم باهظ التكلفة في يناير المقبل وخاصة في قطاعي الكهرباء والمياه، بحيث يصبح التركيز على هذين المجالين للفئات الأكثر فقراً.

وتهدف الخطوة إلى جانب قوانين العمل والخصخصة والضرائب الجديدة، والتي تندرج ضمن خطة التوازن المالي للدولة لخفض العجز المالي المتنامي، الذي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 10 في المئة من الناتج الاقتصادي هذا العام.

وتأخذ الخطة الجديدة بشأن إصلاح الدعم بعين الاعتبار على الوضع الاجتماعي بهدف تخصيصه من الناتج المحلي من سخاء الدولة في تقديم الدعم. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن محمد الرمحي رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الخدمات العامة أقر قرارات تتصل بإصدار لائحة التعرفة المنعكسة عن

## اتفاقيتان تدعمان استثمار ميناء الصيد البحري بالدقم

الكشف بالتدقيق عن قيمة المشروع، إلا أنه من المتوقع الانتهاء من تنفيذ الدراسات الاستشارية خلال عام. وسيضم الميناء الجديد إلى مجموعة موانئ البلاد البالغ عددها 24 ميناء موزعة على جميع محافظات السلطنة الساحلية، من محافظة مسندم إلى محافظة ظفار على طول الشريط الساحلي. ويقول المسؤولون العمانيون إن موانئ الصيد البحري من مكونات البنية الأساسية، التي ساهمت في تنمية المناطق الساحلية عبر تحسين وضع الصيادين ومضاعفة نشاطهم بتوفير الخدمات ورفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت وزارة الزراعة والثروة السمكية قد أبرمت في نوفمبر الماضي، اتفاقية إسناد مشروع الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ ميناء الصيد البحري في قرية ديفاب بالدقم، مع شركة ريناردية أس.آي السويسرية. ويشتمل المشروع على مرحلتين، الأولى تعنى بالتصميم وطرح المناقصات بما في ذلك مسح الأعماق وفحوصات التربة، ودراسات المناجم الفيزيائية والبيئية والتصاميم الخاصة بالأعمال البحرية والبنية الأساسية والمباني والمرافق السمكية. أما المرحلة الثانية فتشمل الإشراف على الأعمال الإنشائية، وبينما لم يتم

ليكون القلب النابض للقطاع السمكي وتعزيز الاستثمار فيه بما يحقق تنمية الصناعات السمكية. أما الاتفاقية الثانية، فسيكون أحد أطرافها شركة الوسطى للصناعات السمكية، وتتعلق بحق الانتفاع بالأرض في ميناء الصيد البحري متعدد الأغراض بالدقم، إذ تسعى الشركة إلى المساهمة في رفع الإنتاج السمكي من الأنواع المستهدفة وإقامة صناعات سمكية على مستوى عالٍ من التقنيات. وتتمثل أهمية اختيار الحكومة لقطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنوع الاقتصادي في البلاد من خلال إدراجها ضمن الخطة الخمسية التاسعة، التي تنتهي في العام المقبل.

الدقم (سلطنة عمان) - تسرع سلطنة عُمان من وتيرة جهودها للنهوض بالصناعة السمكية عبر عقد شركات جديدة لتعزيز الصادرات من ميناء الدقم، في خطوة ستعطي زخماً أكبر للنشاط الاقتصادي للبلاد الساعية لتنوع مصادر دخلها والخروج تدريجياً من نفق الأزمة، التي زادت من وطأتها جائحة كورونا. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ستوقع الإثنين، اتفاقيتين الأولى مع الشركة العمانية لتنمية الثروة السمكية تتعلق بحق الاستثمار والإدارة لميناء الصيد البحري بالدقم، وذلك ضمن جهود تطوير وتشغيل الميناء،

## الضغوط تصيب تجارة الملابس الأردنية بالشلل

عمان - أطلق تجار التجزئة في الأردن صافرات الإنذار من دخول أعمالهم في أزمة أعرق مما هي عليه، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد بسبب قيود الإغلاق والتبعات المنجزة عنه نتيجة المشكلة الصحية العالمية. ويؤكد قطاع الألبسة والأحذية والإكسسوارات والمجوهرات في غرفة تجارة الأردن، أن أجواء أزمة فيروس كورونا ما زالت تخيم على هذا القطاع رغم دخول موسم الشتاء واقتراب موسم أعياد الميلاد ورأس السنة.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لممثل القطاع في الغرفة، أسعد القواسمي، قوله إن "محلات التجزئة تبدأ في مثل هذا الوقت من السنة بعمليات التزود من تجار الجملة باحتياجاتها من الألبسة والأحذية، استعداداً لموسم الشتاء والأعياد وعرضها أمام المستهلكين، لكن النشاط توقف هذه السنة وتراجع إلى أقل مستوياته".

وأشار إلى أن تجار التجزئة لم يتزودوا بالبضائع لاتعدام الطلب ولتراكم البضائع من مواسم السنة الحالية، إلى جانب عدم قدرتهم على الوفاء بالالتزامات المالية وخوفهم من تراكم الشيكات المرتجعة، مما انعكس سلباً على المستوردين وتجار الجملة.

وتأتي غالبية واردات الأردن من الألبسة والأحذية من الصين وتركيا إلى جانب بعض الدول العربية والأوروبية



لا مفر من التألم مع التقلبات